

وكيفية الفصل فقط بحد وقوله سكت عن التمثيل لذكر الجنس المبيد بحد و
كان ينبغي ذكره ومثاله جوهر مركب من اجزا فريدة قاطن وبنوع التعريف
انما قول بقى التعريف بالجنس مطلقا والفصل والخاصة او العوض العام و
الظاهر اخذها بما ياتي ان الجنس القريب مع الفصل والخاصة او العوض العام جدا
تام وان الجنس المبيد مع الفصل والخاصة او العوض العام جدا ناقص مع الفصل
او اذ انهم ان العوض العام لا يقع وحده معورا وانظر هل هذا مبيد على عدم جز
التعريف بالاعم او لو قلنا به حرم كذا قال الفيني والاشرف على ان
كثيرا اعتبر بالاقوي وهو الفصل في الاول والثاني والخاصة في الثاني واعلم
ان قول ذلك عن الاكثرين هو ما يقع بعض الامور انما يتاخر في شئ من الاقسام
قال الفيني لعل اراد من المحققين والافضل ان يكون ان علم اعتبار العوض
العام مع الفصل والخاصة اصل الا اصطلاح وان تركيب الفصل مع الخاصة ليس
الجهودا ولا ينبغي صنفه بل رده لان انضمام العوض العام الى الفصل والخاصة
ان لم يقول بصفى وان انضمام الخاص الى الفصل مع ان الانضمام في كل موطن
السيد بما قلنا ما نقله كعقد وعبارة السيد بعد كلام طويل فالصواب لا شك
انضمام العوض العام الى الفصل والخاصة ان المركب من العوض العام والخاصة
رسم ناقص لكنه اقوي من الخاصة وحدها وان المركب منه والفصل وحده هو
الكل من الفصل وحده وكذا المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو
الكل من العوض العام والفصل وهو قال بعضهم ينبغي في التعريف بالفصل
والخاصة معا مراتب السابقة لسبقه بالتمييز فان سبق الفصل كان جدا
ناقص وان سبق الخاصة كان رسميا ناقصا ان الحد لا يكون الا للذات
له لان صور الجنس بقسميه مع الفصل والعوض وحده هو يستلزم الجنس
عند المتقدمين فانهم يمانون بالجنس والفصل لا يكونان الا للماهيات
المركبة ونقل من كلامه ايضا ان الماهية من امرين متساويين بناء على حوزة
لا يكون لهما حد تام لانه لا يمتنع ترتيب اعادة التسمية فتخرج المعايير
عن الحد لهما ولو كانت مركبة كالقطعة قال في الطولم الحقايق اما ان يكون بسيط
وهي العا لاجز لهما او تكون مركبة وهي التي لهما جز وكل واحد منهما اما ان
يتركب غيره او لا منه في اربعة اقسام قال اول البسيط الذي لا يتركب عنه غير

لا يحد

لا يحد لكونه غير مركب ولا يحد بغيره لكونه ليس جز العنصر كما لو اوجب تقالي
فان بسيط وليس جز الفينيه الثاني البسيط الذي يتركب عنه وهو البسيط
الذي يثبتها اليه المركب بالتحليل يحد بحد لكونه جز العنصر ولا يحد لكونه غير
مركب كالجوهر فان بسيطه وجزه لغوي وهو الجسم الثالث المركب الذي لا يتركب
الذي لا يتركب عنه بحد لكونه جزا ولا يحد بحد لكونه ليس جز العنصر كالا
شأن فانه مركب من الحيوان والناطق وليس جز العنصر الرابع المركب الذي
يتركب منه غير يحد لكونه مركبا ويحد بحد لكونه جزا لغيره كالحوان فانه
مركب من الجسم الفاني والحساس والمنسجرك بالارادة وجزا لغيره لانه
جز للاشياء فلا يعرف الا بالرسم كما في الفصول والاشياء فاص
لان لا يكون الا للمركب التركيب من الجسم القريب والخاصة في الرسم الناقص
فيتمثل البسيط والمركب لان منه ما تركب من العوض العام والخاصة وهو
لا يخص بالمركبات فانه عن الطولم وانما كان تركب الرسم التام من الجنس
القريب والخاصة يستلزم تركب الماهية لان كل ماهية لهما جنس
لا بد ان يكون لهما فصل فبحد بعض في عدم تعريف الجواهر بالرسم
التام وهو تمام وعلم ايضا ان التعريف لا يكون بحد لانه من كلامه لانه
ويحظر قوله لهما كون التعريف لا يكون بحد لانه من كلامه لانه
جعل التعريف بالامور المتقدم من الجنس والفصل والخاصة لانه يحل وهو
حقايق كلية لا يمكن ان يشار اليها بالاشارة حسية واما كون التعريف لا يكون
لا يخط فلا يعلم ذلك ولا ينبغي ان يقال به لان تلك الامور المقدمة كايدي
عليها باللفظ يدان بهم عليها بالخط بواحدة ولا تدل على اللفظ الدال على ما
مايت هذا البحث في الفينين فله الحمد فتدبر لوقاه لعمارة
ان التعريف باللفظ هو فعل القاع الذي هو المبتدئ وهو يتسامح بالتعريف
اللفظي نفس اللفظ الا شهر كما مران المقارن من قبيل الالفاظ والتعريف
بمسمى المراد كما يقال اي كايها من يعرف مسمى القوم ويجعل الذي
بمسمى المراد قول كان المتاسبا ان يقول قولك القوم عند ما يقال القوم
فصل التعريف بفتح المراد والخاصة لانهما مساويان له لا مراد فان مخالفا
ايها معنوما وان الحد افا صواقه ان التخصيص الذي التعريف باللفظ و